

# أوراق كارنيجي

الدبلوماسية  
العربية الجديدة:  
تعارض وليس معارضة  
للسياحة الأمريكية

مارينا أوتاواي  
محمد حرز الله

برنامج الشرق الأوسط

العدد 94 ■ تموز / يوليو 2008

مؤسسة كارنيجي

للسلام الدولي  
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2008 مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطى من مؤسسة كارنيجي . الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace  
Publications Department  
Massachusetts Avenue, NW 1779  
Washington, DC 20036  
هاتف: 202 - 483 - 7600  
فاكس: 202 - 483 - 1840  
[www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيجي للشرق الأوسط  
شارع البرلان 88  
وسط بيروت، لبنان  
ص.ب. 1061 - 11 رياض الصلح  
هاتف: 9611991491  
فاكس: 9611991591  
[www.carnegie - mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:

<http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>  
ثمة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالإنكليزية.

للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: [pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org)

### أوراق كارنيجي

«أوراق كارنيجي» عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظيرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آتية ومقطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القراء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الإلكتروني: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

### المؤلف

مارينا. أوتاواي: مديره برنامج كارنيجي للشرق الأوسط ومتخصصة في قضايا الديمقراطية وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراعات، بما في ذلك التحول السياسي في الشرق الأوسط وإعادة إعمار العراق وأفغانستان والبلقان والدول الأفريقية. وتعد أوتاواي من كبار الباحثين في برنامج الديمقراطية وحكم القانون الذي يحلل وضع الديمقراطية في جميع أرجاء العالم ومساعي الولايات المتحدة وغيرها من الدول لتعزيز الديمقراطية.

محمد حرز الله: كان مساعد باحث في العام 2007-2008 في برنامج كارنيجي للشرق الأوسط. وتتضمن مجالات أبحاثه الديمقراطية وحكم القانون، فضلاً عن التنمية الاقتصادية الدولية والسياسات العربية.

## **المحتويات**

1	<b>ملخص</b>
3	<b>المشاكل</b>
3	<b>السعودية</b>
11	<b>دول الخليج الصغيرة</b>
13	<b>مصر والأردن</b>
15	<b>خاتمة</b>



## ملخص

بدأ العديد من الدول العربية، التي غالباً ما كانت تقف إلى جانب الولايات المتحدة، تتنفسن بشكل مضطرب عن السير في ركابها على صعيد معالجة المشاكل الإقليمية. هذه النزعة إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة تجلّت أكثر ما تجلّت في دول الخليج، ومن فيها تلك التي توجد على أراضيها منشآت عسكرية أميركية كبيرة كقطر والكويت والبحرين. إذ استنجدت هذه الدول أن السياسة الأميركيّة في المنطقة تأتي بنتائج سلبية، ولذا عمدت إلى تبني دبلوماسية جديدة. وهكذا، رفضت دول الخليج الانضمام إلى الولايات المتحدة في تحالف معاد لإيران وارتات، بدلاً من ذلك، أن تحافظ على علاقات دبلوماسية وثيقة بطهران برغم خشيتها من تعاظم نفوذها. وهي تحاول أيضاً تحقيق مصالحة بين حركتي حماس وفتح في فلسطين، فيما تسعى الولايات المتحدة إلى عزل حماس. كما ساهمت دول الخليج في المفاوضات لإيجاد حل توافقي في لبنان، في وقت كانت الولايات المتحدة تشجع الحكومة اللبنانيّة على اتخاذ مواقف متصلبة. لكن، ومع هذا كله، ليست دبلوماسية الدول العربية موجّهة ضد الولايات المتحدة، برغم أنها تتناقض مع توجهاتها.

---

خلق الإجتياح الأميركي للعراق، وما لحقه من تقطّع أو صال بلاد ما بين النهرين، فراغ قوة في تلك المنطقة تحاول إيران ملأه. وقد أسفراً لهم إدارة بوش للدبلوماسية، على أنها مكافأة للدول الصديقة على حسن سلوكها أكثر من كونها وسيلة للتعاطي مع الدول الممانعة، عن فراغ دبلوماسي نشطت الأنظمة العربية لملئه. وهذا ما دفع حتى الدول العربية التي تريد الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة إلى أن تناهى بنفسها عن السياسات الأميركيّة، في خضم جهودها لملء الفراغ. فقطر والجامعة العربية إنغمستا في مفاوضات لحل الأزمة في لبنان بين حزب الله وتيار 14 آذار/مارس المدعوم الأميركيّاً، في خطوة جاءت معاكسة لتوجهات السياسة الأميركيّة. ومصر والجامعة العربية اليوم، والسعودية بالأمس، حاولت تقارب وجهات نظر

حماس وفتح في فلسطين، في تحدٍ واضح للسياسة الأمريكية. عموماً، إنطلقت موجة مضطربة من المبادرات والاتصالات الدبلوماسية التي لم تكن الولايات المتحدة جزءاً من نسيجها، والتي سرعان ما تمددت في الخليج والمشرق.

هذا النشاط الدبلوماسي ليس موجّهاً ضد الولايات المتحدة، ولا هو بالضرورة مضرّ بمصالحها حتى لو تعارض بوضوح مع سياساتها، بل هو في الغالب سعي إلى معالجة مغایرة المشاكل التي لم تحل الولايات المتحدة دون تفاقمها. لقد كشفت سياسة المواجهة المتصلبة التي اعتمدتتها الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش عن حدود القوة الأمريكية. وبالطبع، حدث ذلك عن غير قصد. إذ صحيح أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري كامل على أيّ دولة بمفردها في أيّ وقت، إلا أن الصحيح أيضاً أنها غير قادرة على استخدام القوة في كل زمان وفي كل مكان تزيد فرض إرادتها فيه. وعلى أي حال، حرب العراق وأفغانستان أسفرتا عن تضاؤل الموارد العسكرية الأمريكية. علاوة على ذلك، يبقى العديد من المشاكل الكبرى، على غرار الصراع الطائفي في لبنان والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، عصيّاً على الحل العسكري حتى لو إمتلكت الولايات المتحدة القدرة الازمة لفرضه. وفي هذا السياق، أدى رفض الدبلوماسية إلى وضع الولايات المتحدة في حال عجز خلفته هي لنفسها حيال العديد من المشاكل. ويجري الآن، إلى حد ما، ملء الفراغ من جانب خصوم الولايات المتحدة كإيران وسوريا وحماس وحزب الله، وأيضاً من الأنظمة العربية الصديقة التي تسعى لإحرار تقدم في الأوضاع التي ساهمت الولايات المتحدة في دفعها إلى حائط مسدود.

على رغم أن كثافة النشاط الدبلوماسي العربي ملفتة، إلا أنه ما زال من الصعب بمكان تحديد نمط عام لهذا النشاط أو التعرّف على الخطة التي تزيد دول المنطقة تحقيقها عبره. لكن، يمكن القول بأن أيّاً من هذه الدول لن تعتمد السياسة التي تقضّلها الولايات المتحدة وهي إقامة تحالف واسع بقيادتها مناوِيٌّ لإيران، يتضمن أعضاء مجلس التعاون الخليجي السنة إضافة إلى مصر والأردن (ما يُعرف بـ«المعتدلين العرب»). بيد أن هذه الدول لا تتوّي في الوقت نفسه الإنقلاب على واشنطن. إنها أساساً لا تثق لا في الولايات المتحدة ولا في إيران، وتخشى أن تُعرّضها سياسة المواجهة الأمريكية مع طهران إلى خطر الرد الإيراني، كما تخشى أيضاً القوة الإيرانية المنفلترة من عقلها. ولذا، تبقى سياسات هذه الدول حذرة.

في خضم مثل هذه الدبلوماسية الإقليمية الجديدة، برزت السعودية كلاعب رئيس، في حين نأت مصر بنفسها عن الأصوات في الهزيع الأخير من نظام مبارك، وتحولت نحو الداخل بإنتظار أن تنجلّى عملية الخلافة، أو بالأحرى أزمة الخلافة. وقد دأبت المملكة السعودية، التي إشتهرت بسياساتها الحذرة للغاية والتي تجنبت تاريخياً أي زعزعة لعلاقتها مع واشنطن، على إنتهاج سياسة مستقلة، لا بل وحازمة وفق معايير المملكة، على غير ما عادة. وقد حذت حذوها بعض الدول الصغيرة لاسيما قطر والإمارات العربية المتحدة.

## المشاكل

ستتناول هذه الورقة النشاط الدبلوماسي الإقليمي، مرکزة على قضايا ثلاثة: سعود إيران ومعها سوريا وحزب الله وحماس؛ تفاقم الأزمة الفلسطينية- الإسرائيليّة نتيجة للإنقسام في الصف الفلسطيني بين حماس وفتح؛ وتزايد التوتر بين حزب الله وبين الأغلبية المتمثّلة بتيار 14 آذار/مارس المدعوم أميركيًا، وهو التوتر الذي دفع لبنان إلى شفا حرب أهلية. في كل هذه المشكلات، أثبتت الولايات المتحدة عدم قدرة على إقتراح حلول قابلة للتطبيق.

إضافة إلى ذلك، لم تعد غالبية دول الخليج وحتى مصر مقتعة بقدرة إدارة بوش على المساهمة في إيجاد حلول، نظرًا إلى عدم استعدادها إجراء محادثات مع الأطراف كافة أو الدفع بإتجاه التسويات. وفي الواقع، إنحازت الولايات المتحدة بوضوح في كل هذه الحالات الثلاث إلى طرف دون آخر، وبالتالي لم تستطع لعب دور الوسيط. ولذا، حاول اللاعبون الإقليميون التحرّك لملء الفراغ، لكن ليس كمجموعة موحدة لديها خطة واضحة، بل بشكل تدرجي يتّنّاول كل قضية على حدة.

في بعض الحالات، يتجاوز النشاط الدبلوماسي لدول المنطقة حدود هذه القضايا الثلاث. فتركيا خاضت عباب البحر المتلاطم لعملية السلام العربي- الإسرائيلي، وأصبحت الوسيط الرئيس في المفاوضات المتتجدة بين سوريا وإسرائيل، مؤدية بذلك دوراً كانت تحتكره الولايات المتحدة. ومصر، وعلى الرغم من إشغالاتها الداخلية، أرغمت على التدخل في غزة التي تربطها بها حدود مشتركة، وفأوّلتها على وقف لإطلاق نار بين إسرائيل وحماس دخل حيز التنفيذ في 19 حزيران/يونيو 2008. كذلك، لكل دولة مجاورة للعراق سياساتها الخاصة التي لا تنسمج دوماً مع الخطط الأميركيّة حول كيفية التعاطي مع المشكلة العراقيّة القربيّة من عقر دارها. ولكن هذه الأسباب، لا يزعم هذا التحليل أنه شامل أو متكامل، بل هو ببساطة مجرد إطلالة على كيفية رفض بعض حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، والذين لم يعرف عنهم في السابق القيام بمبادرات قوية في السياسة الخارجية، السير في ركاب التوجهات الأميركيّة إزاء إيران، وأيضاً إزاء الانقسام في الصف الفلسطيني والأزمة اللبنانيّة.

## السعوية

يمكن تلخيص السياسة السعودية حيال هذه المواجهات الثلاثة بالقول أنها تقوم على تقادي المواجهة والإعتماد على الدبلوماسية لترطيب علاقات المملكة مع إيران، والمساعدة على إعادة بعض اللحمة إلى الصف الفلسطيني، وإستئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. بيد أن السعودية اكتشفت أنه من الصعب عليها الحفاظ على سياسة متوازنة (وأيضاً على صبر الملك عبد الله بن عبد العزيز) في لبنان وسوريا، بعد أن برزت كنصیر قوي لسعد

الحريري وتحالف «آذار امارس». وبرغم أنها حاولت عدم إقصاء سوريا عبر رفض اعتبارها ببساطة أداة إيرانية، وبذلت جهوداً لإعادتها إلى الصف العربي، إلا إنها وجدت صعوبة جمة في مواصلة مثل هذه السياسة.

تشكل إيران تهديداً محتملاً مباشراً للسعودية وتحدياً لا ريب فيه لها في موازين قوى المنطقة. فالدولتان تنتهيان إلى معاكسرين متناقضين في شتى الصراعات الإقليمية، سواء أكان الصراع العربي- الفارسي، أو السنّي- الشيعي، أو ذلك المؤيد لأميركا والمناهض لها. وتُعد السعودية دولة سنّية متشددة، يوجد فيها العديد من رجال الدين الوهابيين الذين يعتبرون أعضاء الأقلية الشيعية في المملكة هراطقة، وهو موقف يتحدى مسامعي الملك الرامية إلى إستيعاب الشيعة السعوديين في حوار وطني. وهي أيضاً دولة عربية تنافست تاريخياً مع مصر على زعامة العالم العربي. وعلى رغم أن الدين عامل سياسي رئيس في كل من السعودية وإيران، إلا أن السعودية أقصت رجال الدين عن أداء الدور السياسي المباشر الذي لعبه أقرانهم في إيران منذ إطاحة الشاه، وحضرت نفوذهم في المجالات الاجتماعية والتربوية. وأخيراً السعودية كانت تاريخياً وثيقة الصلة بالولايات المتحدة التي تعتبرها إيران منذ الثورة الإسلامية العام 1979 «الشيطان الأكبر».

إتسمت العلاقات بين الرياض وطهران بحدة المواجهة إبان الثمانينات، حين دعمت المملكة العراق في حربه على إيران. وفي العام 1988، قطعت الرياض العلاقات الدبلوماسية مع طهران وعززت ذلك إلى أعمال شغب شارك فيها حاج إيرانيون خلال موسم الحج في مكة العام 1987 وذهب ضحيتها 400 شخص، فضلاً عما تلتها من اعتداء على السفارتين السعودية في طهران وتهديدات إيرانية للملاحقة في الخليج. لكن الحرارة عادت لتسرى مجدداً في أوائل العلاقات بين الدولتين على إثر وفاة آية الله روح الله الخميني العام 1989، ثم خصوصاً بعد إنتخاب محمد خاتمي رئيساً العام 1997. كما ساعد اجتياح العراق للكويت على تحسين العلاقات، لأن السعودية وقفت ضد العراق، وهو تطور رحب به إيران حتى لو عنى تمركز قوات أميركية على الأراضي السعودية. ونتيجة لذلك، وقعت السعودية وإيران في نيسان/أبريل العام 2001 إتفاق تعاون وأمن إتفقا فيه على بذل جهود مشتركة لمكافحة الجريمة، والإرهاب، وتبييض الأموال، فضلاً عن التعاون لمراقبة الحدود والمياه الإقليمية. صحيح أن هذا الاتفاق كان رمزاً إلى حد كبير، إلا أنه أكد ذوبان الجليد بينهما.

مع ذلك، بقيت العلاقات بين السعودية وإيران مأزومة بسبب وجود تنافس ضمني حاد بين هذين البلدين الكبيرين المتمددين على طول ضفتي الخليج (إلى درجة عدم اتفاقهما حتى على التسمية: فهو «الخليج الفارسي» بالنسبة لإيران، و«الخليج العربي» بالنسبة للسعودية) ودول عربية أخرى)، وأيضاً بسبب ما يفرضه وجود نظام شيعي قوي في الجوار من خطر على السعودية. إذ يجب لا ننسى هنا أن شيعة السعودية، وهم أقلية تتركز في المنطقة الشرقية

المُنْتَجَة للنفط، ما زالوا يعانون من التمييز، ومن غير المرجح أن تؤدي مساعي الملك عبد الله الأخيرة إلى فتح حوار معهم إلى إحداث تغيير سريع، لا في وضعهم ولا في موقف غالبية السعوديين منهم.

أدى سقوط نظام صدام العام 2003 إلى مقاومة التحدي الذي تفرضه إيران. فهو أزال القوة الإقليمية الرئيسة الموازنة لهذه الأخيرة وأطلق العنان للطائفية. وقد إزداد نفوذ الشيعة الأكثر عدداً والأكراد الأكثر تنظيماً في العراق، فيما هُمّش السنة الذين باتوا يفتقرن إلى التنظيم والقوة العددية بعد إنهيار «حزب البعث» ومؤسساته الدولة. إضافة إلى ذلك، عاد إلى العراق الشيعة الذين لجأوا إلى إيران إبان حكم صدام حسين والذين شكلوا هناك أحزاباً سياسية وميليشيات. وهكذا، برزت التنظيمات الشيعية، وأهمها جيش المهدي بزعامة مقتدى الصدر، كقوى سياسية مهمة، وعمدت إيران بدءاً إلى الإحتفاظ بكل أوراقها ورهاناتها عبر تقديم الدعم لكل أطياف المجموعات الشيعية الكبرى وميليشياتها كافة.

برزت وجهنا نظر متناقضتان في السعودية إزاء كيفية التعاطي مع تزايد النفوذ الإيراني. أحدهما دعمها الأمير بندر بن سلطان، مستشار الأمن القومي الذي ظل طويلاً سفير المملكة لدى الولايات المتحدة، ودعت إلى تبني التوجه الأميركي الذي يحث دول المنطقة على إتخاذ موقف حازم من إيران. وهذا يفرض على السعوديين أكثر من غيرهم الإستعداد لتقديم الدعم، وحتى الأسلحة، إلى سنة العراق إذا ما تعرض هؤلاء إلى خطر الغرق في لحج المذهب الشيعي والكريدي المتفاهم. هذه الفكرة، التي عكست إحدى وجهات النظر المتداولة في الرياض، عرضها صراحة نواف عبيد، أحد مستشاري الحكومة السعودية، في مقالة نشرتها «واشنطن بوست» في 29 تشرين الثاني/نوفمبر العام 2006. لكن الحكومة السعودية سرعان ما تبرأت فوراً من الفكرة، مؤكدة بذلك غلبة وجهة نظر الملك الأقل ميلاً للمواجهة والداعية إلى إحتواء السعودية لإيران من خلال المساعي الدبلوماسية لا عبر المواجهة. لكن، لا شك أن بعض المسؤولين السعوديين رحبوا، سراً على الأقل، بال موقف الأميركي المتشدد بسبب تخوفهم من بروز إيران مدججة بالأسلحة النووية. لقد اختارت السعودية أن تتأى بنفسها عن السياسة الأمريكية، أملاً بقادري أي رد من إيران في حال قامت الولايات المتحدة أو إسرائيل بالهجوم عليها.

وضعت مقاربة الملك هذه المملكة السعودية على طرف نقيض مع سياسة الولايات المتحدة. فبحلول خريف العام 2006، بدأت واشنطن تواجه أمررين مهمين لم تتوقعهما كمحصلة لاجتياح العراق، علمًا بأن توقعهما لم يكن صعباً، هما: تصاعد حدة التوتر في داخل بلاد الرافدين، وتعاظم القوة الإيرانية في المنطقة. كان العراق يتراجع على شفير الحرب الأهلية، (إن لم يكن أصلاً قد سقط في أتونها)، منذ تفجير مقام الإمامين العسكريين، أحد أهم الأماكن المقدسة الشيعية، في سامراء في شباط/فبراير العام 2006. ثم أنه (العراق) أصبح دولة فاشلة يلم الوجود الأميركي أسلاءها بصعوبة، ولم يعد بمقدوره موازنة النفوذ الإيراني. لذا، إعتقدت واشنطن بأنه إذا كان

لإحتواء إيران أن ينجح، فلا بد من إندراج الدول المجاورة في تحالف معها. لكن السعودية لم تقر هذا الرأي، وحدت حذوها دول خليجية أخرى.

بداءً من خريف 2006، بذلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس جهوداً لتشكيل تحالف المناويء لإيران من «الأنظمة المعتدلة»، أو بتعديل آخر الأنظمة السنّية. وبعد أشهر عدة من الإجتماعات العشوائية التي بدأت في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، تمكّنت واشنطن من جمع أعضاء مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن مصر والأردن، أي مجلس التعاون زائد اثنين، في إجتماع في الكويت في 17 كانون الثاني/يناير العام 2007. وقد تمخّض هذا الإجتماع عمما وصفه مراسل «واشنطن بوست» غلين كيسler بقصيدة بـ«الورقة الضبابية» التي لم تأتِ على ذكر إيران (أو سوريا أو حزب الله أو حماس)، بل إكتفت بتاكيد المشاركيـن للتزامهم «الأمن والسلام الإقليميين».

وفي حين كان الملك عبد الله يواكب بغير ما حماسة الخطبة الأميركية، راح يركّز على حياة مظلة دبلوماسية، ليس مع ايران وحولها فحسب، بل أيضاً حيال الأزمات الكبرى الأخرى التي تعصف بالمنطقة، مثل: التوتر المذهبي المتجدد في لبنان عقب إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط فبراير العام 2005 وما تلاه من إنسحاب قسري للقوات السورية من لبنان؛ وتعاظم قوة حزب الله بعد حرب صيف العام 2006 مع إسرائيل؛ وفوز حماس في كانون الثاني/يناير العام 2006 بالإنتخابات الفلسطينية وما نجم عنه من رفض الأسرة الدولية الإعتراف بحكومتها ومحاولة الولايات المتحدة دعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ضد هذه الأخيرة ورئيس وزرائها. في جميع هذه الأزمات، إعتمدت السعودية الدبلوماسية، لكنها حققت درجات متفاوتة من النجاح. وفيما لم تكن هذه الدبلوماسية موجّهة ضد الولايات المتحدة تحديداً، إلا أن المساعي السعودي في كل هذه الحالات تناقضت مع سياسة إدارة بوش.

غادة حرب الصيف بين حزب الله وإسرائيل، التي فشلت الدولة العبرية في كسبها، دشنّت السعودية حواراً مع إيران لتخفيض حدة التوتر في لبنان. بالطبع، لم تكن السعودية محايدة في لبنان، فهي نصير قوي لتيار المستقبل الذي يتزعمه سعد نجل رفيق الحريري ولما يُعرف بتيار 14 آذار/مارس المتأثر بـ«النظام». وقد دعمت الولايات المتحدة «قوى 14 آذار/مارس»، فيما ساندت سوريا وإيران حزب الله وما يُعرف بـ«قوى 8 آذار» التي تضم حزب الله وبعض الأحزاب الصغيرة المؤيدة لسوريا، والتيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون الزعيم الماروني المناهض بقوة سابقاً لسوريا، والذي شكلّ إنضمامه إلى هذه القوى منعطفاً غريباً في السياسة اللبنانية. وبحلول نهاية العام 2006، كان حزب الله يشغلّ المجلس النّيابي، ويتحدى الحكومة علناً ويفرض عليها أن تكون مجرد حكومة تصرّيف أعمال. وفي حين دعمت الولايات المتحدة وال سعودية الطرف عينه في المواجهة، اعتمدت كلّ منها سياسات مختلفة. فالولايات المتحدة حتّى حكومة 14 آذار/مارس على الوقف بقوّة في وجه حزب الله وإيران وسوريا، وعمدت إلى زيادة دعمها

للقوات العسكرية اللبنانية، بموجب برنامج تمويل القوات العسكرية الأجنبية، من لا شيء إلى 9.6 مليون دولار في العام 2008. هذا في حين رعى الملك سلسلة إجتماعات مع إيران لمحاولة تهدئة الوضع في لبنان، وإن أمكن في العراق أيضاً، توجت في مطلع العام 2007 بقاء بين رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني وال سعودي الأمير بندر بن سلطان. بعدها، سرعان ما توسيع القضايا قيد البحث بين السعودية وإيران. ففي آذار/مارس العام 2007، التقى الملك عبد الله والرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد وجهاً لوجه في السعودية، لكن من دون برنامج عمل واضح أو نتيجة بيّنة. وبحلول الصيف، كان الملك قد طور جدول أعمال تضمن طرح وجهة نظر المملكة في مسألة طموحات إيران النووية. في تلك الأثناء، كانت إيران ما تزال تتحدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة وأوروبا، عبرمواصلة جهودها الرامية إلى امتلاك دورة الوقود النووي وتوفير متطلبات مصنع الطاقة النووية الذي كانت تبني، أو تنشط (كما كانت تشك دول أخرى) لتحقيق طموحها بإنتاج الأسلحة النووية. إقترحـت السعودية أن تعمل إيران سوياً مع جميع دول الخليج التي أعربت عن نيتها تطوير مصادر طاقة نووية، لبناء منشأة نووية مشتركة في دولة حيادية كسويسرا لتأمين الوقود للمنطقة برمتها. صحيح أن هذا الإقتراح لم تكن له قط فرصة لنيل الموافقة الإيرانية، كما كان السعوديون يعرفون بلا ريب، إلا أنه كان بمثابة إعلان من السعودية بأن على دول المنطقة أن تواجه نفسها القضايا التي تؤثر عليها وفقاً لمعاييرها هي، بدل العمل وفق المعايير الأميركية. وفي ما يعتبر كذلك تحدياً للموقف الأميركي، واصل الملك إتصالاته مع إيران بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة، ومع رئيسها المثير للجدل أحمد نجاد. وقد أدى هذا الأخير مناسك الحج في مكة وشارك في إجتماع مجلس التعاون الخليجي (الذي لا تنتهي إليه إيران) في كانون الأول/ديسمبر.

وفيما كانت السعودية تواصل إتصالاتها مع إيران، حاولت أيضاً التدخل في فلسطين عبر العمل على جبهتين: تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وإستئناف عملية السلام. وقد جرّب الملك، بل ونجح لفترة، بأن يحقق درجة من المصالحة بين حماس وفتح عبر دعوتهما إلى محادثات في مكة في شباط/فبراير العام 2007. إذ تمخضت هذه المحادثات عن «اتفاق مكة» الذي أشرع الأبواب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن، وبينما كان الملك يعمل على تحضير اتفاق مكة، كانت الولايات المتحدة تساعد في تسليح وتدريب القوى الأمنية الخاضعة للسيطرة المباشرة للرئيس عباس. وفي آذار/مارس العام 2007، وإبان قمة الجامعة العربية، سعت السعودية أيضاً إلى إعادة إطلاق مبادرة السلام العربية التي سبق أن إقترحها الملك عبد الله في قمة الجامعة العربية العام 2002 في بيروت حين كان ولياً للعهد. وقد كررت هذه المبادرة المطالب العربية المزمنة بعودة إسرائيل إلى حدود العام 1967 والإعتراف بحق اللاجئين في العودة، لكنها زينتها بعرض تعويضي أبدت فيه جميع الدول العربية إستعدادها لتوقيع اتفاق

سلام شامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وقد رفضت إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء هذا الاقتراح في العام 2002 ولم تبِد أيّ منها إهتماماً بـاستكشاف مدى قابلية قضية الحدود واللاجئين للتفاوض. وقد تكرر الأمر نفسه في آذار/مارس العام 2007. والواقع أنه في نيسان/أبريل 2004، بعثت إدارة بوش برسالة إلى أرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بدا فيها أنها تعترف بحق إسرائيل في مواصلة السيطرة على أجزاء من الأراضي المحتلة وبرفض عودة اللاجئين إلى إسرائيل.

«إنفاق مكة» سرعان ما انهار. وعلى الرغم من أن فتح وحماس شكّلتا حكومة وحدة وطنية، ظلّ إسماعيل هنية، أحد قادة حركة حماس، رئيساً للوزراء وواصلت الحركة رفض الإعتراف رسمياً بدولة إسرائيل، برغم أن بيان حكومة الوحدة ألمح ضمناً إلى أن هذه الحكومة ستلتزم جميع الاتفاques التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية وصادق عليها المجلس التشريعي الفلسطيني. لم يعترف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشرعية الحكومة ولم يرفعا وبالتالي العقوبات. إضافة، واصلت الولايات المتحدة جهودها المتعمدة لدق أسافين الخلاف بين هنية وعباس. وكانت الحصيلة الحتمية صدام بين حماس وفتح أشعل لهيب العنف في غزة خلال شهر حزيران/يونيو العام 2007 وأسفر عن سيطرة حماس على غزة فيما حافظت فتح على سيطرتها على الضفة الغربية، كما دفعت الرئيس عباس إلى إقالة هنية من منصبه كرئيس وزراء. وهكذا باعت المساعي السعودية بالفشل وبانت حماس وفتح في حال عداء أكثر من أي وقت مضى، وخضعت غزة والضفة إلى سلطتين مختلفتين، وبات الفلسطينيون من دون حكومة فعالة أو قيادة يمكنها أن تتحدث بإسمهم جميعاً. لم تفلح السياسة السعودية في هذه الحالة بسبب إستفحال المشاكل القائمة فحسب، بل أيضاً بسبب رغبة الولايات المتحدة وإسرائيل في المواجهة أملاً بأن تهزم فتح حماس.

على رغم هذه الإنكسارة، بقيت السعودية عموماً متمسكة بموقفها التوفيقي إزاء الأزمات الإقليمية كافة. لكن الإستثناء كان مع سوريا التي أحبطت مراراً وتكراراً المساعي السعودية لجمع حماس وفتح، والإحلال الإستقرار في لبنان عبر الخروج من الطريق المسدود الذي حال دون إنتخاب رئيس جديد. لقد شكّل لبنان نقطة الإحتكاك الرئيس بين البلدين، لأن كلاً منهما كان يدعم أحد الطرفين المتنازعين. إضافة إلى ذلك، كان في وسع السعودية أن تتحمّل أكثر إنتهاجاً سياسة عدائية تجاه سوريا التي لا تتمتع سوى بقوة محدودة لكنها لا تستطيع ذلك مع إيران الخطيرة فعلاً. ولعلّ الملك رأى في الموقف المتعرج والمتحدي لبشار الأسد، الرئيس السوري الشاب (ونجل الرئيس الراحل حافظ الأسد)، إهانة شخصية له. ولذا، أظهرت السعودية تسامحاً أقل مع الأسد مما فعلت مع أحmedi نجاد. لكن، على الرغم من قلة صبرها على سوريا وإتخاذها موافق منحازة في لبنان، حاولت السعودية في النهاية إغتنام الفرص لإغراء سوريا بالعودة إلى الصد العربي وتحفيض التوتر في لبنان.

بعد عملية إغتيال رفيق الحريري، التي حامت شبهات التخطيط لها حول النظام السوري، وأيضاً عقب الإنسحاب القسري للقوات السورية من لبنان، بادرت السعودية، كما أسلفنا، إلى دعم نجل الحريري سعد. ولكونه هدفاً رئيساً للإغتيال، لم يعمد هذا الأخير إلى تبؤُ منصب رئاسة الحكومة الذي كان يفترض بداهة أن يكون من حصته كرئيس لأكبر حزب سني في البلاد، بل راح يمضي معظم وقته خارج لبنان، أساساً في السعودية.

في المقابل، كانت سوريا تدعم بقوة أيضاً حزب الله، إضافة إلى مساندة حماس ضد فتح في فلسطين، فيما كانت السعودية تجهد لتحقيق المصالحة. وما زاد الوضع تفاقماً، على الأقل في لبنان وفلسطين، أن سوريا ظلت ترفض طويلاً الدخول، ولو شكلياً، في لعبة الدبلوماسية والتفاهم التي قررت حتى إيران الانضمام إليها. والمفارقة هنا أن دمشق، ومع رفضها المساومة حول هذه القضايا، فتحت في العام 2007 خط تواصل مع إسرائيل، عبر تركيا، وبدأت تستكشف إمكانات إحياء محادثات السلام بأمل إستعادة هضبة الجولان التي إستولت عليها إسرائيل العام 1967.

تحول الخلاف الرئيس الأول بين سوريا وال السعودية حول قضية المحكمة الخاصة بمقاضاة المشتبه بهم في إغتيال الحريري. فقد دعمت السعودية إنشاء المحكمة فيما سوريا، وهي المشتبه الرئيس بها، عارضتها وساندت مساعي قوى 8 آذار امارس اللبنانيه لمنع عقد جلسة نيابية لإقرار تشكيل المحكمة. ونتيجة لذلك، تم إنشاء المحكمة برعاية الأمم المتحدة، مما أدى إلى الإستغناء عن تصويت المجلس النيابي اللبناني. ومرة أخرى، دعمت السعودية تشكيل المحكمة، ومرة أخرى أيضاً عارضتها سوريا بوضوح برغم عجزها عن وقفها. لا بل أعربت السعودية، ومعها الكويت والإمارات العربية المتحدة، عن إستعدادها للمساعدة في تمويل المحكمة، وهي خطوة فاقمت من حدة التوتر بين السعودية وسوريا.

تحسن العلاقات بين البلدين إلى حد ما بعد قمة الجامعة العربية في العام 2007، لأن سوريا دعمت الجهود السعودية لإعادة إطلاق مبادرة السلام، ثم سرعان ما ساءت الأمور مجدداً في آب\أغسطس، حين أطلق نائب الرئيس السوري فاروق الشرع ملاحظات لاذعة حول طموح السعوديين للعب دور إقليمي وعجزهم عن الأضطلاع به. وقد فشلت محاولة لرأب الصدع عبر زيارة لوزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الرياض، حين ألغى الإجتماع في اللحظة الأخيرة بسبب إستمرار الخلافات حول لبنان. فال سعودية كانت تدعو إلى إنتخاب فوري لرئيس لبناني جديد، فيما ساندت سوريا حزب الله في مطالبته بأن يتزامن الإنتخاب مع إعتماد قانون انتخابي جديد وتوسيع دور المعارضة في الحكومة.

دفعت الأزمة التي إندلعت في لبنان في أيار/مايو العام 2008 العلاقات بين السعودية وسوريا، وتحديداً بين الملك عبد الله والرئيس الأسد، إلى الدرك. بيد أن حل الأزمة عبر المفاوضات التي رعتها قطر والجامعة العربية، سرعان ما غير ديناميات المنطقة وأسفر

عن جهد مشترك بذلته دول الخليج الصغيرة لإعادة إدماج سوريا في الصف العربي. وهكذا، وفي مطلع حزيران/يونيو، زار الأسد الإمارات العربية المتحدة وقطر وسط شائعات حول محاولة الكويت وقطر والإمارات عقد لقاء مصالحة في منتجع شرم الشيخ المصري يضم مصر وال سعودية وسوريا. وبرغم أن الاجتماع لم يُعقد، ظلت قضية المصالحة قيد التداول. وفي الوقت نفسه، تحركت فرنسا لتحسين علاقاتها مع سوريا، فأوفد الرئيس نيكولا ساركوزي دبلوماسيين فرنسيين رفيعي المستوى إلى دمشق التي كانت علاقة باريس بها باردة منذ إغتيال الحريري، ثم وجّه دعوة إلى الرئيس الأسد لزيارة باريس في تموز/أيلول. وجدير بالذكر هنا أن السعودية بقيت على مسافة من هذا النشاط الفرنسي.

كما يتبيّن من هذه الإطلاة العامة، لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك عبد الله، لا مناهضة للولايات المتحدة ولا متطرفة إطلاقاً. لا بل غالباً ما كانت أهداف السعودية والولايات المتحدة تتطابق. فكلتا الدولتين قلقة من النفوذ الإيراني؛ وكلتاهما ساخطة من مواقف التحدي التي تتخذها سوريا ولا تشقان بنظامها. لكنهما انتهجا سياسات متباعدة لمواجهة هذه المشاكل. فالملك سعى إلى تلافي المواجهة مع إيران وإعادة سوريا إلى الركب العربي وتعزيز المصالحة بين فتح وحماس، فيما نشطت الولايات المتحدة لعزل إيران وسوريا ونسج شبكة تحالفات ضد هما، كما حاولت في الوقت نفسه دفع الفلسطينيين إلى الإنقلاب على حماس عبر عزل غزة وفرض عقوبات عليها. لقد إنحازت السعودية إلى ما أسمته إدارة بوش سياسة «محاباة واسترضاء»، فيما وقعت فرعة الولايات المتحدة على خيار اعتباره السعودية نهج مجابهات خطيرة.

ساهمت التناقضات الداخلية في سياسات البلدين في تعقيد العلاقات بينهما. فالسعودية، التي أشرعت أبواب الدبلوماسية وال الحوار مع إيران، أوصدت هذه الأبواب نفسها في وجه حكومة المالكي في العراق بسبب سيطرة الشيعة والأكراد عليها وأيضاً بسبب تقارب هذه الحكومة مع إيران. وعلى غرار غالبية الدول العربية الأخرى، لم تفتح السعودية سفارتها لها في العراق. أما الولايات المتحدة فتعارض إيران بقوة، لكنها تدعم نظام المالكي الذي تسانده أيضاً طهران. والواقع أنه ليس أمام الولايات المتحدة أي خيار آخر، إذ في النهاية نظام المالكي صنيعتها. ومن سخرية الأقدار، وبغض النظر عن الأسباب، برزت الولايات المتحدة وإيران بكونهما الدولتان الوحيدتان اللتان تقيمان علاقات مع حكومة عراقية ما برحت مهمشة من قبل الأنظمة العربية، وهي الأنظمة نفسها التي تحرص و Ashton على خطب ودها. (علمًا بأن الإمارات العربية المتحدة أعلنت في حزيران/يونيو العام 2008، وبعد حدث من الولايات المتحدة، أنها ستفتح سفارتها في العراق) بيد أن المفارقات لا تتوقف عند هذا الحد. فالسعوديون لا يريدون أن يكونوا جزءاً من سياسة المواجهة التي تنتهجها أميركا مع إيران، وهم ساهموا في إفشال خطة «مجلس التعاون الخليجي زائد اثنين». لكنهم في الوقت نفسه يأملون بأن تواصل الولايات المتحدة التصدي لإيران وأن تلعب معها دور «الشرطـي الطالـح»، في مقابل قيامـهم

هم (ال سعوديون) بدور «الشرطي الصالح».

يتجاوز التوتر بين السعودية والولايات المتحدة حدود الإختلاف حول تكتيكات معينة، وأيضاً حدود التباين في الميول الشخصية بين ملك (عبد الله) يؤمن بالدبلوماسية وبين رئيس (بوش) يعتقد سياسة القوة. إذ تكمن المشكلة الرئيس في حدوث تحول جذري في العلاقة بين البلدين. فصيغة مقايضة النفط بالأمن أبرمت حين كانت السعودية بلداً يضم حفنة ملايين نسمة ولا يتمتع بأية أصول اقتصادية غير آبار النفط. أما اليوم، فالسعودية تعدّ 27 مليوناً، منهم أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي. وهي في طور تنويع إقتصادها بشكل سريع. وبعد الإرتفاع الأول في أسعار النفط العام 1974، لم يكن في وسع السعودية إمتصاص أو إدارة الدفق الهائل من دولارات النفط بمفردها، ولذا استثمرت معظم الأموال في المصارف الغربية. أما الأن، فقد بات السعوديون يستثمرون بكثافة لتنويع اقتصادهم المحلي، في حين تشتري صناديق الثروة السيادية، وغيرها من المؤسسات المالية الخاضعة لسيطرة الحكومة، الأصول بكثرة في الولايات المتحدة وأوروبا. ومع إلتحاق الصين والهند بركب الدول الصناعية، لم تعد السعودية تعتمد على الغرب لبيع نفطها، ولم تعد تتكل أيضاً على مصدر واحد محمد للأسلحة لتعزيز قوتها الدفاعية. ومن هنا، كان إستقلال السعودية أمراً حتمياً. ومع ذلك، تبقى الولايات المتحدة والسعودية إلى حد كبير في الزورق نفسه في كل صراع من صراعات المنطقة.

## دول الخليج الصغيرة

يعتبر بروز بعض دول الخليج الصغيرة كلاعبين نشطين للغاية في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة تطوراً جديداً غير متوقع. فقد بدأت بعض الدول، التي لم يسبق لها قط أن أدت دوراً دولياً مهماً، بالتحرك مدفوعة بالقلق من تعاظم طموحات إيران ومن السياسات الأمريكية التي تعتبرها خطيرة، وأيضاً من تراكم الأزمات الإقليمية التي تبدو الأسرة الدولية عاجزة عن حلها. ومن الدول النشطة، على وجه الخصوص، قطر والإمارات العربية المتحدة.

ولعل المثال الأكثر نجاحاً حتى الآن على هذه الحيوية الجديدة، يتمثل بإتفاق الدوحة الذي أُبرم في 21 أيار/مايو العام 2008 بين الأطراف المتناحرة في لبنان. فهذا الإتفاق أفسح المجال أمام عملية إنتخاب الرئيس التي تم تأجيلها طويلاً، فضلاً عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي إنتشل لبنان من ورقة صراع مفتوح. (برغم أن إنتخاب الرئيس حصل فوراً، إلا أن تنافر الأطراف للسيطرة على وزرات معينة، ظل حتى نهاية حزيران/يونيو يحول دون تشكيل الحكومة) وقد جرى التفاوض على الإتفاق في قطر حيث قام الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، ومعه الجامعة العربية، بدور ريادي في الوساطة. ولم يلق الإتفاق ترحيباً من الولايات المتحدة لأنه عنى ضمناً الاعتراف بتنامي قوة حزب الله وضعف قوى 14 آذار المدعومة أميركياً، خصوصاً وأن الولايات المتحدة

طلّت طيلة أشهر طوال تناصر حكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بالصمود في وجه «حزب الله» ورفض تقديم أية تنازلات له، وهي سياسة أدت إلى شل لبنان.

ويكشف دور قطر في التفاوض على اتفاق لا يتماهى مع سياسة واشنطن، ولم تتقبله هذه الأخيرة سوى على مضض، عن التناقضات الكامنة في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة. فمن جهة، ترتبط قطر بعلاقات جد وثيقة مع الولايات المتحدة، نظراً إلى أنها تستقبل على أراضيها منشآت تابعة لقيادة المركبة الأمريكية وقاعدة جوية أميركية، وإلى أنها لم تعارض استخدام هذه المنشآت لمواصلة الحرب في العراق. ومن جهة أخرى، تواصل قطر إظهار قدر كبير من الاستقلالية في قضيائها عدة. فقناة الجزيرة، التي يوجد مقرها الرئيس في الدوحة، والتي تعد أكثر الفضائيات الإخبارية شعبية في العالم العربي، تنتقد الولايات المتحدة وتثبت معلومات وبيانات تفضّل الولايات المتحدة عدم بثها (على غرار بيانات أسامة بن لادن). كذلك، تحظى قطر بعلاقات دبلوماسية وثيقة مع إيران، وهي بادرت في كانون الأول ديسمبر العام 2007 إلى دعوة الرئيس أحمدي نجاد إلى المشاركة في قمة مجلس التعاون الخليجي الثامنة والعشرين في الدوحة. لم ينجم شيء ملموس عن الاجتماع، إذ أن أحمدي نجاد كان مهتماً بتعزيز التحالف الداعي بين إيران ودول الخليج أكثر من إهتمامه بمناقشة قضيائهما محددة كلبنان وفلسطين. وهو حتماً لم يكن مهتماً بمناقشة قضية خلاف إيران مع الإمارات العربية المتحدة حول ثلاث جزر صغيرة في مضيق هرمز. بيد أن الرسالة التي تضمنتها هذه الخطوة، والتي وجهتها قطر وغيرها من دول الخليج إلى الولايات المتحدة، كانت واضحة كعين الشمس: «إيران جزء لا يتجزأ من منطقة الخليج وبالتالي لا يمكن، بل ولا يجب، عزلها». وقد إنطلقت هذه الرسالة نفسها مجدداً بعدها ببضعة أيام، وبتعابير واضحة للغاية، من أفواه معظم المشاركيين الخليجيين في مؤتمر أمن الخليج في المنامة عاصمة البحرين الذي نظمته المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (مركزه لندن). وخلال هذا المؤتمر تعرض وزير الدفاع الأميركي روبرت غایتس إلى إنتقادات لاذعة لتشديده على خطر إمتلاك إيران للأسلحة النووية، ورفضه في الوقت نفسه الإعتراف بأن الأسلحة النووية الإسرائيلية تفرض بدورها مشكلة لمنطقة. وكما جاء على لسان رئيس الوزراء القطري: «إيران جارتانا، وعليها لا تعتبرها عدواً».

ساهم أيضاً النجاح في التفاوض على اتفاق الدوحة بين الأطراف اللبنانية المتخاصمة، في تعزيز مبادرات أخرى قامت بها قطر وغيرها من دول الخليج الصغيرة. ففي مطلع حزيران/يونيو، دُعي الرئيس السوري إلى زيارة الإمارات العربية المتحدة والكويت. لم تكن هذه الدعوة حدثاً مهماً بحد ذاته، إذ سبق أن تمت في السابق زيارات متباينة رفيعة المستوى من هذا النوع، لكن الجديد هنا أن هذه الزيارة ترافقت مع شائعات متواصلة بأن هاتين الدولتين الخليجيتين، ومعهما قطر، ت يريد تنظيم لقاء مصالحة بين سوريا ومصر والسعودية. من جهتها، قامت سوريا بمساهمة صغيرة لإعادة الانضمام إلى الصف العربي، عبر التلویح برغبتها في

إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان. وهذه خطوة رمزية مميزة للغاية لأن سوريا لم تعرف قط بـلبنان كدولة مستقلة.

تمددت سلسلة المبادرات الدبلوماسية بسرعة لتشمل أيضاً فلسطين، لكن هذه المرة تم نقل الدور الريادي من دول الخليج الصغيرة إلى لاعبين كبار كالسعودية وجامعة الدول العربية. وفي مطلع حزيران/يونيو، أبدى الرئيس الفلسطيني عباس مجدداً استعداده لإجراء محادثات مع حماس من خلال التخلص من شرطه المسبق المطالب بإخراج قبضة هذه الأخيرة عن غزة. وقد ردت حماس بابيجانية، مما أطلق فورة نشاط في المنطقة مع زيارة عباس للسعودية ومصر، والتوافق على ما يبدو على ضرورة تولي الجامعة العربية مهمة تسهيل المحادثات، ربما لتلافي التناقض بين دول المنطقة وأيضاً لتجنب تشبع المبادرات غير المنسقة.

## مصر والأردن

لم تقم لا مصر ولا الأردن حتى الآن بأي دور بارز في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تضعضع نظاميهما. فالنظام الأردني، المعتمد على المساعدات والهش سياسياً بسبب العدد الكبير للفلسطينيين بين سكانه، ظل في غالب الأحيان حليفاً صامتاً للولايات المتحدة، فلا هو صفق لسياساتها ولا هو شجها. وفي حين لم يعارض الأردن مبادرات الدول العربية الأخرى، إلا إنه لم يطلق أية مبادرة خاصة به. أما مصر، فإحتفظت بدور خفيض في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة، وهي ظاهرة مؤقتة على الأرجح نظراً لأهمية مصر التاريخية في الشؤون العربية، وتتنافسها طويلاً الأمد مع السعودية على الزعامة، وحجمها الكبير. بيد أن مصر في الوقت الراهن منغمسة في تحديات داخلية. فهي تواجه نهاية عهد حسني مبارك الذي دام 27 عاماً، ومعها أزمة خلافة لأن نجله وخليفته المفترض جمال لم يحصل على إحترام الأجهزة الأمنية، ولا على محبة الشعب. هذا فضلاً عن تزايد الإضطرابات بسبب تفاقم البطالة وإرتفاع الأسعار. وعلى أي حال، يبدي الأردن ومصر التردد نفسه الذي تظهره دول الخليج في قبول السياسات الأمريكية حين يتخذان المواقف أو يطلقان المبادرات.

بات الخلاف بين الولايات المتحدة والأردن حول إيران جلياً للغاية. ففي أواخر العام 2004، بدا الملك عبد الله الثاني متفقاً تماماً مع الولايات المتحدة، وحضر آنذاك من تعاظم خطر «الهلال الشيعي» الذي يبدأ من إيران وسوريا وحزب الله في لبنان ليمر عبر بغداد حيث تمخضت الانتخابات عن حكومة يحكم الشيعة قبضتهم عليها. لكن في السنوات اللاحقة، خفَّ الملك من حدة موقفه المعادي لإيران. ففي مقابلة في أيلول/سبتمبر من العام 2006 مع مجلة «تايم»، واصل التلميح بأن توسيع النفوذ الإيراني يمثل خطرًا داهماً، إلا أنه شدد على أن الخطر الأكبر على إستقرار الشرق الأوسط هو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي لم يُحل. لكن بحلول حزيران/يونيو العام 2008، وفي مقابلة مع «واشنطن بوست»، تعمَّد الملك

التقليل من أهمية التهديد الإيراني عبر رفضه المستمر الواقع في شرك الصناعي الذي يجري معه المقابلة، إذ صرّح بأن إيران «تفرض مشاكل على بعض الدول، على رغم أنني لاحظت أن الديناميات تغيرت بشكل هائل. فللمرة الأولى ... لم تعد إيران تشكل خطراً». وقد كرر أن الخطير الفعلي يمكن في فشل عملية السلام، وأنه ليس من شأن توجيه ضربة عسكرية لإيران سوى تشجيع الجمهورية الإسلامية على الرد.

من جهتها، إمتنعت مصر عن إتخاذ مواقف حازمة حيال القضايا الإقليمية، إلا إذا كانت تعنيها مباشرة. وبرغم أن دبلوماسييها لا يخونون عدم ثقتهما بالطموحات الإيرانية، إلا إن القاهرة لم تتضمن إلى واشنطن في إدانة إيران بشدة، ولم تقم في الوقت نفسه بأية محاولة للتفاهم مع هذه الأخيرة. كما أنها لم تشارك بشكل مباشر في تحريك عجلة العملية السياسية اللبنانية، بل إكتفت بمساهمات غير مباشرة عبر الجامعة العربية، وهي منظمة لا يزال لها (مصر) نفوذ كبير عليها. كذلك، إستضافت مصر عدداً كبيراً من الاجتماعات الإقليمية في شرم الشيخ لتوكيد أنها ما بربحت، ولو رمزياً، مركز العالم العربي.

بيد أن القاهرة كانت اللاعب الأبرز في قطاع غزة، فقط لأن الأزمة هناك تمتسها مباشرة. فقد أسف الشريخ بين فتح وبين حماس التي سيطرت على القطاع، عن وضع بالغ الخطورة بالنسبة لمصر التي هي، كما هو معروف، البلد العربي الوحيد المحاذي لغزة والقادر، وبالتالي، على إغاثة سكانها حين تعرقل إسرائيل تدفق المواد الغذائية إليهم. لكن مصر ليس ب�能ورها أن تصبح المزود الرئيس لغزة بحاجياتها لأن ذلك سيُنقل كاهلها، وهو أمر يحيّده العديد من الإسرائيليين.

بانت خطورة الوضع بالنسبة إلى مصر في أواخر كانون الثاني/يناير العام 2008 حين خرق أهالي غزة، في حركة منسقة مع حماس، الحاجز الفاصل بين غزة ومصر، وتدفقو إلى رفح ثم عادوا محملين بالمؤن الازمة. لم يكن أمام مصر من خيار سوى السماح ببقاء الحدود مفتوحة لقرابة أسبوعين، إلى أن تفاوضت مع جميع الأطراف على طريقة لإغلاق المعبر من دون عنف. بيد أن المشكلة لم تُحل نهائياً. فطالما أن حماس وغيرها من التنظيمات الفلسطينية المتشددة تواصل إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وطالما أن الإسرائيليين يردون بشتى الحصار، ستبقى مصر عرضة للضغط من أجل إعادة فتح الحدود، على الأقل بشكل مؤقت، أو سُتهدد بإحتفال وقوع خرق عنيف آخر.

شجّعت الحاجة إلى إيجاد حل بعيد المدى مصر على تجاوز ركودها الدبلوماسي الأخير، وعلى توليّ الدور الرئيس في مفاوضات وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل. وبعد أشهر من المساعي الحثيثة، دخل أخيراً اتفاق حيّز التنفيذ في 19 حزيران/يونيو العام 2008، إلتزمت بموجبه حماس (لا فتح) بوقف هاجمة إسرائيل من غزة وإسرائيل بإعادة فتح المعابر. لم تشارك الولايات المتحدة في هذه المفاوضات وأشادت بفتور بوقف النار. وجّل ما إستطاع الصحافيون الحصول عليه من المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركيّة بعد إعلان الإتفاق، هو بيان بأن الولايات المتحدة ترحب بكل ما من شأنه الحؤول دون مصرع المزيد من الإسرائيليّين.

## خاتمة

تقترح هذه اللمحـة العامة المقتصبة حول الدبلوماسية الجديدة في الشرق الأوسط ثلاثة إستنتاجات: الأول، تضاؤل ما تتمتع به الولايات المتحدة الآن من نفوذ على سياسات الدول حتى الصديقة منها. إذ بدأ ما يُعرف بـ«لحفاء الولايات المتحدة»، الذين تضم أراضيهم منشآت عسكرية أميركية، يرفضون عليناً السير في ركاب القيادة الأميركيـة حيـال كيفية التعاطـي مع إيران وسوريا، ومع صـراعـات حـمـاس وفتحـ في فـلـسـطـين، وـحـزـبـ اللهـ وـقوـىـ 14ـ آذـارـ اـمـارـسـ فيـ لـبـانـ. إـضـافـةـ بـالـطـبعـ إلىـ انـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ كـلـهاـ تـقـفـ عـلـىـ طـرـفـيـ نـقـيـضـ معـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ حـيـالـ فـلـسـطـينـ.

الـإـسـتـنـاجـ الثـانـيـ هوـ غـيـابـ روـيـةـ عـامـةـ تـدـعـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ الإـقـلـيمـيـةـ الـجـدـيـدةـ، حـتـىـ الـآنـ عـلـىـ الـأـقـلـ. وـالـثـالـثـ هوـ إـنـتـقـالـ مـرـكـزـ الثـلـقـ فـيـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ نحوـ الشـرـقـ، فـيـ إـطـارـ تـغـيـيرـ يـرجـحـ أنـ يـكـونـ ذـاـ دـيـمـوـمـةـ.

ويُـعـرـبـ العـدـيدـ مـنـ الدـوـلـ الـصـدـيقـةـ جـهـارـاـ عـنـ إـسـتـعـادـهـ لـمـوـاصـلـةـ سـيـاسـاـتـ لـاـ تـقـرـرـ هـاـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ، مـاـ يـضـعـ وـاـشـنـطـنـ أـمـامـ أـمـرـ وـاقـعـ يـتـضـمـنـ خـيـارـاـ مـنـ أـمـرـيـنـ إـثـنـيـنـ: إـماـ إـلـنـقـادـ الـعـلـىـ لـمـاـ يـفـعـلـهـ مـاـ يـعـرـفـ بـالـحـلـفـاءـ، أـوـ السـمـاحـ بـهـ عـلـىـ مـضـضـ. وـهـذـاـ مـاـ حدـثـ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، فـيـ مـسـأـلـةـ إـلـقـاقـ بـيـنـ الـأـطـرـافـ الـلـبـانـيـةـ الـذـيـ أـشـرـفـ عـلـىـ مـفـاـوضـاتـ قـطـرـ وـالـجـامـعـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـفـيـ مـسـأـلـةـ دـعـوةـ إـيـرانـ إـلـىـ الـمـشارـكـةـ فـيـ إـلـجـتمـاعـاتـ إـلـقـيمـيـةـ.

والـسـؤـالـ الـآنـ هوـ: هلـ الـظـاهـرـةـ الـجـدـيـدةـ مـتـمـثـلـةـ بـالـحـيـوـيـةـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ وـالـثـقـةـ بـالـنـفـسـ، وـمـعـهـماـ إـلـقـرـاقـ عـنـ السـيـاسـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ، مـرـشـحةـ لـإـسـتـمرـارـ؟ـ هـذـاـ سـؤـالـ فـيـ غـايـةـ الـأـهـمـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـإـدـارـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ الـمـقـبـلـةـ.ـ إـذـ بـإـسـتـنـاءـ مـصـرـ، لـاـ تـنـطـلـقـ السـيـاسـاتـ الـخـارـجـيـةـ لـلـدـوـلـ الـتـيـ تـنـاوـلـنـاـهاـ بـالـبـحـثـ مـنـ بـنـىـ وـقـوـادـ مـؤـسـسـاتـيـةـ، بـلـ تـعـتـمـدـ بـكـثـافـةـ عـلـىـ مـوـاقـفـ يـتـخـذـهاـ قـادـةـ فـرـديـونـ، وـهـيـ بـالـتـالـيـ عـرـضـةـ لـلـتـبـدـلـ بـسـهـولةـ.ـ وـعـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، قـدـ تـصـبـحـ السـيـاسـةـ الـسـعـودـيـةـ مـخـتـلـفـةـ إـخـتـلـافـاـ بـيـنـاـ عـمـاـ هـيـ عـلـىـ الـآنـ بـعـدـ وـفـاةـ الـمـلـكـ عـبـدـ الـلـهـ الـبـالـغـ الـرـابـعـ وـالـثـامـانـيـنـ.ـ لـكـنـ، تـجـبـ الـمـلاـحظـةـ هـنـاـ أـنـ دـوـلـ الـخـلـيجـ بـاـتـتـ حـالـيـاـ أـكـثـرـ غـنـيـ وـتـطـورـاـ بـكـثـيرـ مـنـ ذـيـ قـبـلـ، وـيـقـومـ الـعـدـيدـ مـنـ الدـوـلـ الـرـاغـبـةـ فـيـ الـحـصـولـ عـلـىـ نـفـطـهاـ وـغـازـهاـ وـإـسـتـثـمـارـاتـهاـ بـمـغـازـلـهاـ وـخـطـبـ وـدـهاـ.ـ وـبـالـتـالـيـ، مـنـ غـيرـ الـمـرـجـحـ أـنـ تـتـمـاهـيـ هـذـهـ دـوـلـ مـعـ السـيـاسـاتـ الـأـمـيرـكـيـةـ بـلـاـ نـقـاشـ أـوـ بـدـوـنـ طـرـحـ أـسـئـلـةـ.ـ وـعـلـىـ أـيـ حـالـ، السـؤـالـ عـمـاـ إـذـ كـانـ إـلـقـرـاقـ سـيـحـدـثـ بـيـنـ سـيـاسـاتـ الـطـرـفـيـنـ، سـيـعـتـمـدـ عـلـىـ طـبـيـعـةـ الـخـيـارـاتـ الـأـمـيرـكـيـةـ كـمـاـ عـلـىـ خـيـارـاتـ هـذـهـ دـوـلـ نـفـسـهاـ.ـ ثـمـ، ثـمـةـ نـقـطـةـ أـخـرـىـ مـهـمـةـ: دـبـلـوـمـاسـيـةـ الـمـنـطـقـةـ لـمـ تـسـتـنـدـ إـلـىـ مـوـاقـفـ الـمـتـنـطـرـةـ.ـ وـلـذـاـ، إـذـ مـاـ جـنـحـتـ الـإـدـارـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ إـلـىـ إـسـتـخـدـامـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ، فـيـنـاـهاـ قدـ تـكـوـنـ أـقـلـ مـيـلـاـ لـلـتـنـديـدـ بـالـمـفـاـوضـاتـ بـوـصـفـهاـ «ـمـحـابـةـ وـاسـتـرـضـاءـ»ـ، وـقـدـ تـكـشـفـ أـنـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ إـلـقـيمـيـةـ الـجـدـيـدةـ مـفـيـدةـ.

لاـ تـبـدوـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ الـجـدـيـدةـ حـتـىـ الـآنـ مـسـتـنـدـةـ إـلـىـ روـيـةـ عـامـةـ لـلـمـنـطـقـةـ، بـلـ هـيـ تـنـطـلـقـ مـنـ مجردـ الرـغـبةـ فـيـ تـقـليـصـ الـمـخـاطـرـ الـدـاهـمـةـ وـمـسـتـوىـ الـصـرـاعـ.ـ كـمـ أـنـهـاـ لـمـ تـوجـهـ نـحـوـ إـقـامـةـ

إطار أمني جديد للمنطقة، أو الترويج لحلول عامة كبرى. الإستثناء الوحيد هنا كان المبادرة العربية في قمة بيروت لأنها اقترحت حلًا شاملاً للصراع العربي- الإسرائيلي، بيد أنها ماتت حتى قبل أن تولد. أما المؤسسات الإقليمية التي تحاول توفير موافق موحدة إزاء المشاكل الإقليمية، مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، فهي كانت، ولا تزال، تسير على رجل واحدة. ولعل المبادرات الأكثر نجاحاً حتى الآن هي تلك التي عالجت قضايا محددة، على غرار إنتخاب رئيس وتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان، فضلاً عن إنفاق أول وربما ثانٍ بين حماس وفتح ، فيما لم تتكلّل بالنجاح المشاريع الأخرى الأكثر طموحاً، مثل إقامة منشأة مشتركة لإنتاج الوقود النووي.

لقد إنْتَقلَ مركزُ التقلُّلِ في العالم العربي شرفاً نحو الخليج، وهي نقطة تحول يحتمل أن تكون دائمة. فاللاعبون الأساسيون في الدبلوماسية الجديدة هم دول الخليج، فيما المغرب العربي غائب كلياً عن الساحر. أما المشرق، فلا يستطيع أن يكون مصدر حلول لأنّه بات أصلًا نبع مشاكل يتعرّض لها كالصراع في لبنان، ومسألة إعادة إدماج سوريا، وقضية فلسطين. وبرغم أنه من المرجح أن تصبح مصر مشاركاً حيوياً في الدبلوماسية الإقليمية حالما تخرج من مممعنة الخلافة، إلا أنها لن تقدّم أبداً بعد الآن المنطقه فكريأً، بسبب الوفرة الكاسحة في مصادر المعلومات والأفكار، وأيضاً لأنها ببساطة عاجزة عن المنافسة إقتصاديأً.

ليس إنْتَقالَ مركز التقلُّل على هذا النحو وليد الساعة، بل هو أمر أدى إليه تراكم الثروة النفطية في منطقة الخليج، من جهة، وتفاقم المشاكل التي أصبحت آسنة في بقية المناطق، من جهة أخرى. بيد أن التداعيات السياسية الكاملة لهذا التطور، لم تتضح إلا بعد الإنقلاب في ميزان القوى الإقليمي الذي أحدهُ الاحتلال الأميركي للعراق وما تلاه من صعود نجم إيران، فضلاً عن سياسات أميركية أخرى لا تعتبر حاضنة للحلول.

لقد حاولت واشنطن حتى الآن تجاهل تداعيات الدبلوماسية الإقليمية الجديدة ومعها خسارة نفوذها في المنطقة، ولذا عانت من هزائم متكررة. فهي فشلت في إقامة التحالف الجديد المناوي لإيران. وهي عجزت عن منع المبادرات الإقليمية التي تتّقدّس سياساتها. ثم انّها خذلت علناً من جانب الدول المنتجة للنفط التي رفضت طلبها زيادة إنتاج البترول من أجل السيطرة على الأسعار. وفي هذا الإطار، السعي إلى فرض مقاربة على دول المنطقة سبق لهذه الدول أن رفضتها مراراً وتكراراً، لن يتمّ خوض سوى عن مواصلة عزل الولايات المتحدة. وبالتالي، التحدي الأبرز أمام الإدارة الأميركيّة المقبلة هو فهم كيف يمكن أن تصبح الولايات المتحدة جزءاً من هذه العملية الإقليمية، كي تبقى لاعباً فيها.



## **مركز كارنيجي للشرق الأوسط**

إن مركز كارنيجي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقّدة التي تؤثّر في هذه العملية. ويُسعي المركز إلى جمع باحثين بارزین من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيجي في واشنطن وموسكو وبىجینغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معقّدة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتصلة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان إلى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)

## **مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي**

إن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتولى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والمجتمع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم على مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.

واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهدته مركز كارنيجي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بىجینغ وبىروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)



# أوراق كارنيغي

## مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط

### 2008

1. حزب العدالة والتنمية في المغرب: مخاطر وفرص المشاركة السياسية، عمرو حمزاوي.
2. الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة لسياسة الأميركيّة، مارينا أوتاواي و محمد حرز الله.
3. ماذا يحدث داخل جماعة الاخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثان ج. براون و عمرو حمزاوي.
4. الشرق الأوسط: مراحل تطور وتقسيم النظام الإقليمي، بول سالم.
5. تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري.
6. الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني.
7. الإسلاميون السنة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف.

### 2007

1. الأنظمة الحاكمة و«مازن الملك» في العالم العربي: وعد ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا اوتاواي و ميشيل دن.
- 2.الجزائر وآل الحكم العسكري، هيyo روبرتس.
3. الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا اوتاواي و عمرو حمزاوي.
4. رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثان ج. براون.
5. تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، سارة فيليبس.
6. الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، ناثان ج. براون.
7. الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات، سفيان العيسى.
8. إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الواقع الاقتصادية والإجتماعية، سفيان العيسى.
9. الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، بول سالم.
10. المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، مارينا اوتاواي وأميمة عبد اللطيف.
11. الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي، سفيان العيسى.

### 2006

1. الإصلاح الوهمي: الإستقرار الأردني العنيف، خولي شقير.
2. كيف غيرت حرب لبنان 2006 الأجندة السياسية للإسلاميين، عمرو حمزاوي و دينما بشاره.
3. الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة، ناثان ج. براون.